P-ISSN:3106-7271,E-ISSE:3106-728x
المجلد الاول – العدد الاول – ايار- 2026

مجلة المستقبل للعلوم الادارية
Al-Mustaqbal journal of Administrative sciences

الصناعات الصغيرة ودورها في القضاء على الفقر في العراق للمدة 2009-2022

أ.د. خالد حسين علي

Khalid.hussein.ali@uomus.edu.iq

جامعة المستقبل, كلية العلوم الإدارية, محافظة بابل, الحلة, 51001

10.66097/41bffef7

المستخلص

يتناول هذا البحث موضوع "الصناعات الصغيرة ودورها في القضاء على الفقر في العراق للفترة من 2009 إلى 2022"، حيث يسلط الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ويبحث في دور الصناعات الصغيرة في معالجة هذه المشاكل. يركز البحث على الإمكانات المتوفرة في العراق لدعم الصناعات الصغيرة، التي تُعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وتساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل للشباب وتحسين مستوى المعيشة.

ويستعرض البحث مشكلات الفقر والبطالة في العراق، موضحًا أن الصناعات الصغيرة يمكن أن تساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل جديدة من خلال استخدام موارد بسيطة مثل مهارات فردية ورؤوس أموال قليلة. كما يوضح أن هذه الصناعات تتيح إمكانية تطوير مشروعات صغيرة في مناطق قريبة من المستهلكين والمواد الأولية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويتمثل هدف البحث في تحليل تأثير الصناعات الصغيرة على التنمية المستدامة، مع التركيز على دورها في القضاء على الفقر. ويستعرض أيضًا مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، التحديات التي تواجهها، ودورها في خلق فرص عمل للشباب. يعتمد البحث على فرضية رئيسية تفيد بأن الصناعات الصغيرة تساهم بشكل فعال في تقليل معدلات الفقر عبر توفير فرص عمل جديدة. وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور هذه الصناعات في مكافحة الفقر في العراق.

Abstract

The research addresses the topic of "Small Industries and Their Role in Eradicating Poverty in Iraq from 2009 to 2022," focusing on the economic and social challenges Iraq faces, such as high poverty and unemployment rates, and examining the role of small industries in addressing these issues. The research highlights the available potential in Iraq to support small industries, which are considered a

key driver of economic growth, contributing significantly to job creation for youth and improving living standards.

The research outlines the issues of poverty and unemployment in Iraq, emphasizing that small industries can play a major role in providing new job opportunities by utilizing simple resources such as individual skills and small capital investments. These industries also allow the establishment of small projects near consumers and raw material sources, enhancing their ability to tackle poverty and achieve sustainable economic development.

The main objective of the research is to analyze the impact of small industries on sustainable development, focusing on their role in eradicating poverty. It also examines their contribution to the GDP, the challenges they face, and their role in creating job opportunities for youth. The research is based on the hypothesis that small industries effectively contribute to reducing poverty rates by providing new job opportunities. The descriptive-analytical approach was used to analyze the role of small industries in poverty reduction in Iraq.

المقدمة

ان من ابرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق ، انما تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تستلزم وضع السياسات الملائمة لمعالجة الخلل ، بخاصة وان العراق يمتلك العديد من الفرص والموارد المالية والمادية الكفيلة باخراجه من حلقة الفقر . وفي ظل هذه الظروف، تبرز أهمية الصناعات الصغيرة كمحرك للنمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وخلق فرص عمل ملائمة ، اذ تساهم هذه الصناعات بشكل سهل وسريع في توفير المزيد من فرص العمل وبالتالي في مكافحة الفقر وتوفير حياة كريمة للشباب .

يمتلك العراق العديد من الفرص والامكانات اللازمة لتعزيز وتطوير هذا النشاط الاقتصادي الذي يتميز بانه قادر على التوسع في الانشطة الاقتصادية المتنوعة والقادرة على استيعاب الايدي العاملة بشتى اختصاصاتها وامكاناتها وذلك للتنوع الكبير في تخصصات الصناعات الصغيرة التي لا يتطلب الخوض فيها الا الى مقومات غاية في البساطة للتوطين الصناعي ، تتمثل بمهارات بسيطة ورؤوس اموال قليلة ومساحات صغيرة وامكانية انشاء مشروعاتها في الاماكن القريبة من المستهلكين ومساكن الايدي العاملة ومنابع المواد الاولية لهذه الصناعات .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الاتي : الى اي مدى يمكن للصناعات الصغيرة ان تحد من الفقر في العراق ، وما مدى فعاليتها في تحسين المستوى المعاشي للعاطلين عن العمل والباحثين عنه ؟

هدف البحث : ان الهدف من هذا البحث هو تحليل اثر الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة ، وامكانية تحقيقها للهدف الاول منها وهو القضاء على الفقر. كما ان هناك اهداف فرعية هي :

- دراسة المساهمة الاقتصادية للصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي .
- تحديد التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في التطور الاقتصادي في العراق .
- تحليل دور الصناعات الصغيرة في خلق فرص العمل للشباب .

فرضية البحث : يستند البحث على فرضية مفادها (تساهم الصناعات الصغيرة في العراق بشكل فاعل في تقليل معدلات الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة للشباب) .

منهجية البحث : تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الصناعات الصغيرة واثرها في التقليل من الفقر في العراق .

المبحث الاول

الصناعات الصغيرة والفقر – الاطار النظري والمفاهيمي

اولا : الصناعات الصغيرة :

تعد الصناعات الصغيرة احدى الدعائم المهمة للتنمية الصناعية سواء في الدول المتقدمة ام النامية ، وذلك للدور الذي تقوم به لخلق الوظائف وبمعدلات عالية ، وبالتالي في تخفيض نسب البطالة ، فضلا عن امكاناتها الكبيرة في صقل المهارات وتنويع النشاطات الصناعية وقدرتها على انتاج سلع وخدمات ، تعد بمثابة مدخلات مهمة لانتاج سلع وخدمات اخرى .

- **مفهوم الصناعات الصغيرة :** ان الافكار التي اعقبت الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين والتي انبثق عنها مفهوم الانتاج الواسع والعلاقة العكسية بينه وبين التكاليف الصناعية قد اوجد حالة من العزوف عن الصناعات الصغيرة ذات الكلف العالية [1] .

الا ان هذه الاستراتيجية التي استمرت حتى منتصف القرن العشرين . لم تعد تجدي نفعا بعد التغيرات العالمية في مجال الاختراعات الكبيرة لعالم الاتصالات وبداية ثورة المعلومات ، تمكنت بموجبها المنتجات اليابانية من غزو الاسواق العالمية ولا سيما الاوربية بمنتجات عالية الجودة ومنخفضة الاسعار الامر الذي وجدت الشركات العملاقة في مجال الانتاج غير قادرة على منافسة المنتجات الياباني ، بل بدأ الامور لديها نحو تحقيق الخسائر مما دعاها الى تسريح افواج كبيرة من الايدي العاملة وتفاقم معدلات البطالة ، ثم اعقب ذلك انهيار اعداد كبيرة من المنشآت الكبيرة .[2]

ومع انحسار دور المشرعات الصناعية الكبيرة ، حلت الصناعات المتوسطة والصغيرة على وجه الخصوص تدريجيا محل تلك الصناعات الكبيرة ، نظرا لسهولة اقامتها ووفرة العمال الماهرين بعد تسريحهم من منشآتهم الكبيرة وكذلك حاجتها الى رؤوس اموال يسيرة مما ساعد على سرعة انتشارها وفي زمن قياسي ، اذ تشير الاحصاءات الى ان عدد الصناعات الصغيرة قد تزايد في عقد الثمانينات من القرن العشرين وبشكل ملفت للنظر ، ففي اميركا مثلا كانت تسجل حوالي 1.3 مليون شركة صغيرة سنويا ، وارتفعت نسبة الاستثمارات فيها بمقدار 20% سنويا ، وفي المقابل فان اكثر من 500 من الشركات الكبرى قد فشلت في ايجاد وظيفة اضافية واحدة خلال المدة من 1975 – 1990 ، فيما انخفض نصيب هذه الشركات من القوى العاملة من 17% عام 1975 حتى بلغ 10% فقط عام 1990 ، لذلك فقد اخذت الحكومات على مختلف مشاربها ودولها وبخاصة الدول النامية بتشجيع الصناعات الصغيرة التي تحولت الى ركن اساسي من اركان التنمية الاقتصادية [3] .

وقد اختلف الباحثون الاقتصاديون حول وضع تعريف جامع مانع للمنشآت الصناعية الصغيرة وذلك لاختلافهم حول المعايير التي يصنف بها ووفقا لها هذا النشاط الاقتصادي المتعاظم الاهمية ، كذلك وفقا للبيئة الاقتصادية التي تتعامل مع هذا النشاط واسلوب ادارته وحجم العمالة الداخلة في هذا النشاط ونوعها فضلا عن المستوى التقني وحجم راس المال المستثمر فيه .

فقد وضعت اليونيدو (UNIDO) تعريفا للمنشآت الصناعية الصغيرة بانها (الوحدات الصناعية التي عادة يديرها شخص واحد هو المالك او المدير ، ويقوم بكافة المسؤوليات طويلة وقصيرة الاجل ، ويتراوح عدد العاملين فيها من 10 – 50 عامل)[4] . اما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (IAIGC) فقد عرفتها بانها (الوحدات الصناعية التي تنتج سلعا بسيطة وليست معقدة تقنيا وليست بحاجة الى رؤوس اموال كبيرة ويقوم صاحب المشروع في الغالب بادارته بنفسه ويقوم بمساعدته من 1-20 من العاملين)[5]. اما الاقتصادي هوشيار معروف فقد عرفها

بانها تلك المشروعات التي تتميز بقلة مستلزمات انتاجها من المدخلات الاولية Primary Input وخاصة السلع الرأسمالية الانتاجية و البنية الاساسية والعمال الماهرين ، كما تمتاز بانخفاض حاجتها الى المواد المصنعة وشبه المصنعة ، وتعتمد في عرض منتجاتها على اسواق صغيرة وضيقة [6] .

وهنالك العديد من التعريفات المتفاوتة فيما بينها بسبب اختلاف المعايير التي بموجبها يتم تحديد نوع الصناعة فيما اذا كانت صغيرة او متوسطة او كبيرة ، ومن هذا المعايير ما ياتي [7] :

- معيار عدد العاملين او حجم الاستخدام .
- معيار قيمة راسمال المشروع .
- معيار كمية الانتاج وحجم المبيعات .
- معيار المستوى التكنولوجي .
- معيار كمية الطاقة المستخدمة في الانتاج ونوعها .

وتختلف الدول فيما بينها في تمييز هذه المعايير واعطاءها الاهمية نظرا للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وكذلك نوعية وكمية الموارد الاقتصادية والتشريعات والقوانين التي تحكم استغلال هذه الموارد ، الا ان حجم العمالة المستخدمة ونوعها يبقى العامل المهم والمعيار الاهم في تحديد نوع الصناعة من ناحية كونها صغيرة او متوسطة او كبيرة [8] .

- **مميزات المنشآت الصناعية الصغيرة** : تشترك الصناعات الصغيرة بعدد من المميزات التي تجعلها مختلفة غن غيرها من الصناعات وهي كالآتي [8] :
- سهولة تكييف الانتاج وفقا للاحتياجات ، اذ تؤخذ رغبة المستهلك بنظر الاعتبار وتغيير نوع المنتج تبعا للحاجة المتجددة للمستهلك .
- جودة نوعية المنتجات بسبب ان اغلب هذه الصناعات تعتمد على تخصص العاملين ومهاراتهم المكتسبة او المتوارثة .
- امكانية اقامة هذ المنشآت في اماكن قريبة من السوق وبمساحات صغيرة طبقا لقلة وسائل الانتاج وضآلة حجمها .
- مساهمتها في التقليل من معدلات البطالة ورفع المستو المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع .
- اغلب هذه المنشآت تدار عادة من قبل مالكيها بشكل مباشر مما يقلل من تكاليف الانتاج واستخدام الموارد الانتاجية بكفاءة عالية وتجنب الهدر فيها .

ثانيا : الفقر ومقاييسه النظرية :

ان موضوعة الفقر من اكثر المعضلات التي تواجهها المجتمعات والافراد والحكومات المختلفة وصناع القرار فيها على وجه الخصوص ، لما تتضمنه من آثار عميقة على حياة الافراد وسلوكهم اليومي وعلاقة بعضهم بالبعض الآخر وكذلك علاقة كل منهم بالسلطات السياسية والادارية على مر العصور ، وذلك ناجم من العلاقة الوثيقة بين ظاهرة الفقر وبين الظلم الاجتماعي والحضاري ، اذ بنيت اغلب الحضارات القديمه والحديثه على قيام النخبة منهم بظلم للغالبية العظمى من افراد المجتمع واشعال نار الحرب الابدية بين الاغنياء والفقراء مستغلين جهدهم وعرقهم ودمائهم بابشع صور الاستغلال لبناء دول وحكومات قوية وقادرة على حماية نفسها من الاعداء في الداخل والخارج وبناء اجهزتها المختلفة وعلى مختلف الاصعدة .

وقد نصت كل الاديان السماوية [9] على خطورة الفقر وضرورة تجفيف منابعه واعطاء الفقر والفقراء اهمية كبيرة في الحث على محاربته باشكال متعددة كالزكاة والصدقات والرأفة بالفقراء والمساكين وتقديم العون للمحتاجين وغيرها ، كما تحدثنا كتب التاريخ بان الانسان قد عانى من الفقر منذ اقدم العصور ، لذا فان الفلاسفة القدماء ورجال الدين والدولة قد اطنبوا في الحث على مساعدة الفقراء وذم الفقر وضرورة التقليل من حدته باساليب كثيرة ، وفي تراثنا الاسلامي فان الدين الحنيف قد جعل من الفقر ومساعدة الفقراء من اولويات الدين ، اذ نرى ان الامام علي عليه السلام كان يقول (لو كان الفقر رجلا لقتلته) [10] في اشارة الى خطر الفقر على الفرد والمجتمع لانه المسبب لانواع عديدة من الجرائم كالسرقة والسلب والنهب والكذب وترك الاخلاق الحميدة ، بل يعد سببا مهما للحروب التي تنشب بين الجماعات والدول ، وكذا قوله لولده الحسن (عليهما السلام) يابني اني اخاف عليك من الفقر ، فاستعذ بالله منه ، فانه منقصة للدين ،مدهشة للعقل ، داعية للمقت)[11] ، بل ان ابا ذر الغفاري (رض) ذهب الى القول (اذا دخل الفقر من الباب خرج الايمان من الباب الآخر) . للاشارة الى خطورة الفقر الاجتماعي وضرورة القضاء عله بشتى الوسائل .

ماهو مفهوم الفقر : من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تثير جدلا واسعا في الاوساط والمرجعيات المختلفة سواء اكانت فكرية او مؤسسية او منظمات دولية هو مفهوم الفقر ، وذلك لارتباطه الوثيق بالسلوك الانساني سببا ونتيجة وتنعكس عليه مختلف الظروف المكانية والزمانية .

ان اول من وضع تعريفا اقتصاديا للفقر اواخر القرن التاسع عشرهو B. Rowntree ، الذي اوضح بان "خط" الفقر (هو كمية النقود الكافية اجتماعيا واقتصاديا للحصول على الحد الادنى من مستلزمات الحياة اليومية والضروري لادامتها والاستمرار فيها)[12] اي ان كل دخل ينقص عن هذا المقدار يعد فقرا . ومن الجلي ان هذا

التعريف يتضمن انواعا من الفقر تعرض لها الاقتصاديون والسياسيون في كتاباتهم اللاحقة واظهروا بان هنالك اشكال من الفقر تختلف فيما بينها باختلاف البيئة والمستوى المعيشي العام والغرض من دراسة الفقر ، فالفقير في الهند مثلا يختلف عن الفقير في باريس او واشنطن ، لان متطلبات الحياة اليومية مختلفة بين الاثنين وبشكل ملفت ، فطبيعة متطلبات المعيشة والسكن والنقل وغيرها مختلفة تماما .

لذلك فقد ظهرت مفاهيم متعددة لقياس الفقر منها على سبيل المثال ، الفقر المطلق Absolute Poverty وهو قيمة سلة السلع والخدمات الضرورية والاساسية لديمومة الحياة ، ويتميز بالثبات النسبي عبر الازمنة والامكنة المتغيرة ، كما ظهر مصطلح الفقر النسبي Relative Poverty واذي يعبر عن الحالة التي يكون فيها مجموعة من الافراد او الجماعات اكثر فقرا وحرمانا من افراد او جماعات اخرى . اما خط الفقر Poverty Line فهو المستوى المعيشي الذي يؤمن الحد الادنى لمستلزمات الحياة وبدونه لا يمكن للانسان البقاء على قيد الحياة [13] . وهنالك اصطلاحات مثل الفقر المدقع والفقر الاجتماعي والفقر المزري والفقر البشري وفقر الرفاهة وغيرها وكل منها له بعض الصفات التي تميزه عن الاخر .

وقد ذهب البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) الى ابعد من ذلك حين ربط بين مجموعة من الاعتبارات

المتعلقة بالفقر ، اذ يرى ان الفقر هو (الجوع وعدم امكانية الحصول على المأوى وعدم قدرة المريض عل الحصول على العلاج وعدم قدرة الفرد على الحصول على التعليم وعدم امتلاك فرص العمل والخوف من المستقبل وموت الاطفال وعدم الحصول على الماء الصالح للشرب)[14] ، في حين يرى هارولد ويلسن ان الفقر والجوع يدوران في حلقة مفرغة واحدة ، فالفقر يولد الجوع ويتولد منه ، اذ يقول بان الجوع هو الفقر بعينه [15].

ثالثا : دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل

تعد الصناعات الصغيرة ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي، حيث تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية، و تلعب هذه الصناعات دوراً حيوياً في امتصاص البطالة، خاصة بين الشباب، وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وتعرف المنشآت الصناعية الصغيرة ومن زاوية إحصائية فقط ، بانها المنشآت التي يعمل فيها أقل من عشرة أشخاص بحسب تعريف الجهاز المركزي للاحصاء العراقي .

وتاتي أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل وبخاصة للشباب من خلال ما ياتي :

- مرونة التشغيل : اذ تتميز الصناعات الصغيرة بمرونة عالية في التكيف مع التغيرات الاقتصادية، مما يسمح لها بتوفير فرص عمل جديدة بسرعة نسبية مقارنة بالصناعات الكبيرة.
- تلبية الاحتياجات المحلية : تلبي الصناعات الصغيرة العديد من الاحتياجات المحلية، مما يخلق فرص عمل متنوعة في مختلف المجالات.
- تدريب وتأهيل القوى العاملة: تساهم الصناعات الصغيرة في تدريب وتأهيل القوى العاملة المحلية، وخاصة في الحرف والصناعات والاعمال التي تشتهر بها المحافظة ومنها الصناعات الحرفية المتوارثة بعد تحديثها وادخال التكنولوجيا الحديثة فيها، مما يرفع من كفاءة العاملين فيها ويساعدهم على الحصول على فرص عمل أفضل.
- المساهمة الفاعلة في مكافحة الفقر : اذ تلعب هذه المشاريع دورا كبيرا في مكافحة الفقر من خلال العديد من القنوات منها ، خلق فرص عمل جديدة للعاطلين ،وزيادة او توليد الدخل ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز النشاطات الاقتصادية وريادة الاعمال وتوفير الخدمات والمنتجات وباسعار معقولة وتمكين الفئات الهشة وادماجهم في العجلة الاقتصادية للمجتمع .
- المساهمة في التنمية المستدامة: تساهم الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد كما انها تتميز بكونها صديقة الى البيئة وذلك لاستخدامها الطاقة بشكل اقل من غيرها من الصناعات المتوسطة والكبيرة .

المبحث الثاني

تطور الصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2009 - 2022

جرى الاعتماد على الأطر الخاصة بالمنشآت الصناعية التي وفرها الحصر والترقيم لسنة 2022 وتم فرز إطار خاص بالمنشآت الصناعية الصغيرة من ثم تم الرجوع الى الميدان من قبل الباحثين الميدانيين في المحافظات وذلك لتحديث تلك الأطر ميدانيا وإستبعاد المنشآت المغلقة والمتوقفة عن العمل والمنشآت التي تم تغيير نشاطها ً وكذلك تم إستبعاد الأنشطة غير الصناعية من الإطار وتم تصفية هذا الإطار ليصبح متضمنا فقط المنشآت الصناعية الصغيرة العاملة للأنشطة الصناعية وبعدد (27683) منشأة وللقطاع الخاص فقط لمحافظات العراق بإستثناء محافظات إقليم كردستان.

وكانت المنشآت الصناعية الصغيرة وحسب الأنشطة الصناعية التالية التي تم تبويبها بواقع 32 نشاطا كان ابرزها النشاطات الاتية وذلك وفق التصنيف الصناعي الموحد (ISIC 4) ولمستوى الحد الرابع [16] :

1- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات
2- صناعة منتجات التبغ
3- التعدين واستغلال المحاجر الاخرى
4- صناعة المنسوجات
5- صناعة الملبوسات باستثناء الملبوسات الفرائية
6- صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة
7- صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين
8- صناعة الورق ومنتجاتها
9- الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة
10- صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
11- صناعة منتجات المطاط واللدائن
12- صناعة منتجات المعادن ّ المشكلة ، باستثناء الآلات والمعدات
13- صناعة المعدات الكهربائية
14- اصلاح المعدات والاجهزة
15- امدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء
16- صناعة الاثاث

اولا : تحليل بيانات عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها

من الواضح في بيانات الجدول (1) ان هنالك تذبذبا بل واختلافا كبيرا خاصة خلال السنتين 2011 و 2012 من حيث عدد المنشآت الصغيرة او عدد العاملين ، ولعل مرد ذلك يعود الى نوعية البيانات المأخوذة من العينات التي اعتمدتها الجهات المسؤولة عن التعداد الصناعي ، لذلك فقد تم استبعاد السنوات من2009 – 2012 من التحليل كي تكون البيانات متناسقة لما بعد عام 2012 ، فلقد انخفض عدد المنشآت الصغيرة عام 2014 وبنسبة (28% -)عما كانت عليه في العام السابق ، ولعل سبب ذلك يعود الى ماعاناه العراق من الهجمة الشرسة لعصابا داعش الارهابية واحتلالها لاربع محافظات مهمة شمال وغرب العراق مما دعا الى توقف العمل في العديد من المنشآت وتشريد العاملين فيها حيث انخفض عدد العاملين بنسبة (9%-) ، الا ان هذا الوضع لم يدم طويلا اذ سرعان ما عادت المنشآت تتزايد خلال عام 2015 وما بعده من اعوام وكذلك عدد العاملين فيها ، ويعود ذلك الى مرونة عمل المنشآت الصغيرة وامكانية نقل نشاطها الى المحافظات الهادئة نسبيا ، وكذلك انتقال معظم العاملين الى المواقع الجديدة لها ولكن بشل تدريجي وبنسب اق من نسب عودة

المنشآت ، اذ ان انتقال الافراد من محافظة الى اخرى يحتاج الى قرار ليس من السهولة اتخاذه ، وذلك لارتباطه بالمعرقلات الاجتماعية والسياسية والادارية، على عكس انتقال المنشآت الصغيرة الذي يتم بسهولة ويسر .

واستمر عدد المنشآت بالزيادة المتواصلة حتى عام 2017 اذ ارتفعت بنسبة تقارب (23%)، فيما بلغت نسبة الزيادة في عدد العاملين حوالي (39%) ، الا انه حدث انخفاض واضح في كلا المتغيرين عام 2018

جدول (1) تطور المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة 2009 - 2022

السنة	عدد المنشآت الصناعية الصغيرة	عدد العاملين فيها (الف)
2009	10289	27780
2010	11131	36898
2011	47281	145385
2012	43669	146210
2013	27694	92059
2014	21809	84212
3015	22480	67157
2016	25966	81920
2017	27856	93644
2018	25747	83375
2019	25917	85246
2020	26247	86663
2021	26772	90894
2022	27683	98912

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الصناعية لسنوات مختلفة

فقد انخفض عدد المنشآت بنسبة (7%-) فيما بلغت نسبة انخفاض عدد العاملين حوالي (11%-) ، الا ان كلا المتغيرين قد عاودا الارتفاع حتى بلغ عدد المنشآت اعلى حد له عام 2021 بمقدار 26776 منشآة وبنسبة زيادة قدرها (4%) اما عدد العاملين فقد بلغ اقصاه عام 2022 وبواقع 98912 الف عامل وبنسبة زيادة قدرها (15%) ، وتعود هذه الزيادات في كلا المتغيرين الى استقرار الوضع الامني بعد عام 2017 وعودة الحياة الى طبيعتها بعد اندحار الاعداء وتحرير مدن العراق منهم ، وهذا يشير بوضوح الى ما قلناه سابقا بشأن سهولة اقامة او انتقال المنشآت الصغير بحسب الحاجة وكذلك سهولة تكيف الايدي العاملة فيها مع الاوضاع المتغيرة سلبا ام ايجابا .

ومن بيانات الجدول (2) منتجات المعادن المشكلة تحتل المرتبة الاولى في عدد المنشآت الصغيرة تليها المنتجات الغذائية والمشروبات ثم صناعة الاثاث تاتي بعدها صناعة الملبوسات وهكذا حتى صناعة الفلزات القاعدية تاتي في ذيل القائمة لاكثر عشر صناعات من حيث عدد المشروعات .

اما من حيث عدد العاملين فان الترتيب سوف يختلف قليلا ، اذ احتلت الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الاولى تلتها صناعة المعادن المشكلة ، بنما احتلت صناعة الاثاث المرتبة الثالثة نفسها وهكذا حتى صناعة منتجات المطاط التي احتلت المرتبة العاشرة من حيث عدد العاملين .

جدول (2) يوضح ترتيب اكثر عشر صناعات صغيرة من ناحية عدد المنشآت ومن ناحية عدد العاملين لعام 2017

مرتبة عدد المنشآت	نوع النشاط	مرتبة عدد العاملين	نوع النشاط
1	منتجات المعادن المشكلة	1	المنتجات الغذائية والمشروبات
2	المنتجات الغذائية والمشروبات	2	صناعة المعادن المشكلة
3	صناعة الاثاث	3	صناعة الاثاث
4	صناعة الملبوسات	4	صناعة المعادن اللفلزية
5	منتجات المعادن اللافلزية	5	صناعة الملبوسات
6	صناعة الاخشاب	6	صناعة الاخشاب
7	صناعة المنسوجات	7	صناعة فحم الكوك والنفط المكرر
8	الطباعة والاستنساخ	8	صناعة المنسوجات
9	منتجات المطاط	9	الطباعة والاستنساخ
10	صناعة الفلزات القاعدية	10	صناعة منتجات المطاط

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاءء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الصغير للقطاع الخاص لعام 2017

ثانيا : تحليل قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة

ان تحليل قيمة الانتاج ومستلزماته ومن ثم تحليل القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الصغير في العراق يعطينا صورة عن اهمية هذه الصناعات في امكانية تحسين الواقع الاقتصادي للمجتمع العراقي خلال المدة 2009 – 2022، وذلك بسبب قدرة هذه الصناعات وبما تمتلكه من مرونة في الانشاء والتمويل والتشغيل والتسويق ، على خلق فرص جديدة للعمل وتوليد الفقر وتقليل نسب البطالة وبالتالي محاربة الفقر.

وتشير بيانات الجدول (3) الى ان قيمة الانتاج قد انخفضت بمعدل (-16%) عام 2010 عما كانت عليه في العام السابق على الرغم من زيادة كل من عدد المنشآت وعدد العاملين للعامين المذكورين ، كما ان قيمة مستلزمات الانتاج قد ارتفعت هي الاخرى عام 2010 وبنسبة (46%) الا ان القيمة المضافة قد ارتفعت بنسبة (133%) وهو امر غير منطقي الا اذا كانت البيانات التي تنشرها الجهات الرسمية ذات العلاقة غير دقيقة كما اسلفا القول مما

دعانا الى الاعراض عن ارقام السنوات 2009-2012 من التحليل . انخفضت قيمة الانتاج عام 2014 وبنسبة (42%-) كذلك انخفضت قيمة مستلزمات الانتاج بنسبة (51%-) مما ادى الى تراجع القيمة المضافة بنسبة (28%-) ، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض في القيم الى الاعمال العسكرية في اربع محافظات لمحاربة العصابات التكفيرية وتوقف عجلة الانتاج فيها وتراجع القيمة المضافة للصناعات الصغيرة ، واستمر هذا الانخفاض في قيمة الانتاج والقيمة المضافة عام 2015 رافقه زيادة في قيمة مستلزمات الانتاج بسبب ارتفاع الاجور والاسعار نتيجة الاعمال العسكر

جدول (3) تطور القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الصغيرة

السنة	قيمة الانتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
2009	1815953	389231	426722
2010	1556336	569746	986589
2011	3896267	1964921	1931345
2012	4567101	2066295	2500806
2013	3289710	1901120	1388589
2014	1924980	932469	992510
3015	1823968	978753	845214
2016	2079914	1026519	1053395
2017	2016330	1008495	1007835
2018	1939288	1027279	912009
2019	1865832	1009842	878635
2020	1751559	915831	835728
2021	2519890	1430230	1089660
2022	2787325	1601035	1186290

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الصناعية لسنوات مختلفة

الا ان الوضع قد تغير عام 2016 الذي شهد تحرير العديد من المناطق التي سيطر عليها الارهابيون ، فبدأت الحياة تدب في العديد منها ، الامر الذي شهدت معه المتغيرات الثلاث تذبذبا في قيمها خلال السنوات

اللاحقة مما يعكس الارتباط الكبير بين تحسن الوضع الامني وحركة نمو الاقتصاد بشكل عام والصناعات الصغيرة على وجه الخصوص .

فقد تزايدت قيمة الانتاج بشكل مستمر ولكن ببطء حتى عام 2022 اذ بلغت (2787325) مليون دينار وبنسبة زيادة قيمتها (10%) عن العام السابق ، كذلك واصلت قيمة مستلزمات الانتاج حتى بلغت اعلى قيمة لها عام 2022 حوالي (1601035) مليون دينار ، وبنسبة زيادة (12%) ، مما جعل القيمة المضافة تتزايد بنسبة (9%)عام 2022 عما كانت عليه في العام السابق ، ويعود ذلك الى ان نسبة تزايد قيمة مستلزمات الانتاج كانت اعلى من نسبة تزايد قيمة الانتاج ، بسبب الحركة المتنامية للمشروعات الصغيرة وتنوع منتجاتها مما ولد ضغطا على المواد الاولية والاجود لتلبية الطلب المتزايد عليها وارتفاع اسعارها بشكل واضح

المبحث الثالث

دور الصناعات الصغيرة في التقليل من الفقر في العراق

للمدة 2009 – 2022

لعبت الصناعات الصغيرة دورا حيويا ومهما في التقليل من الفقر وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول ، وذلك من خلال خلق فرص عمل محلية وملائمة للافراد ، بخاصة في المناطق الريفية المهمشة التي تعاني من الفقر ، كما يساهم في توفير فرص توليد دخول جديدة ومستدامة مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة ، كذل يدعم ريادة الاعمال وتشجيع البدء بالمشروعات الرائدة والمدرة للدخل .

وتعمل الصناعات الصغيرة على تمسك الشباب باوطانهم وتقليل معدلات الهجرة طلبا للعيش ، كذلك تساهم في تمكين المرأة في الحصول على المستوى المعيشي اللائق من خلال انخراطها في الاعمال التي تليق بامكاناتها ومهاراتها ، وهذ يعمل على تنويع الاقتصاد المحلي وعدم اعتماده على نشاط او نشاطين فقط ، الامر الذي يجنب البلد الكثير من فرص الوقوع في ازمات اقتصادية او مالية .

P-ISSN:3106-7271,E-ISSE:3106-728x
المجلد الاول – العدد الاول – ايار- 2026

جدول (4) معلومات عامة عن العراق لعام **2021**

عدد السكان	41 مليون
نسبة الذكور	%51
نسبة الاناث	%49
نسبة سكان الحضر	%70
نسبة سكان الريف والجزيرة	%30
عدد خريجي الكليات والمعاهد	165 الف
معد النمو السكاني في العراق	% 2.8
اكثر محافظة في النمو السكاني	كربلاء 3.25%
اقل محافظة في النمو السكاني	كركوك 2.2%
معدل البطالة في العراق	%16.2
اكثر محافظة في البطالة	نينوى 32.8%
اقل محافظة في البطالة	بابل 5.5%
معدل الفقر في العراق	%23.4
اكثر محافظة في الفقر	المثنى 52.0
اقل محافظة في الفقر	كركوك 10%

ر

وتشير بيانات الجدول (4) لعام 2021 الى ان عدد سكان العراق قد بلغ حوالي (41) مليون نسمة 51% منهم من الذكور ، وان مايقارب 70% من السكان يعيشون في الحضر، وان معدل النمو السكاني هو 2.8% وهذا ما يعطي انطباع بان العراق يمتلك ثروة بشرية مؤهلة لبناء اقتصاد حديث قوي ومتنوع ، واذا ما علمنا ان العراق قد تخرج من ابناءه 165 الفا من الكليات والمعاهد لسنة 2021 فقط لادركنا كم هي الموارد البشرية مهمة في العراق ، وتختلف محافظات العراق في معدل النمو السكاني فيها ، ففي الوقت الذي تكون في محافظة كربلاء ذات اعلى معدل نمو والبالغ 3.25% نجد ان كركوك تحتل اقل معدل نمو سكاني وهو 2.2% سنويا وربما يعود ذلك الى ان كربلاء هي مركز استقطاب للعديد من سكان المحافظات وخاصة الجنوبية للانتقال الدائمي للعيش فيها بسبب موقعها الروحي لدى غالبية سكان العراق .

اما نسبة البطالة في العراق فقد بلغت 16.2% ، كانت محافظة نينوى ذات النصيب الاكبر في معدلات البطالة وهو 32.8% بينما احتلت بابل اقل نسبة اذ بلغت 5.5 % ، واما معد الفقر في العراق فقد بلغ حوالي 23.4% ، كانت المحافظة الاعلى فيها هي المثنى بنسبة 52.0 واقل محافظة كانت كركوك .

من بيانات الجدول السابق (4) نستطيع القول بان هذه المؤشرات يمكن استتغلالها بشكل سليم لانها تحمل بين طياتها بذرة البناء الاقتصادي الصحيح ، والا فلن تؤتي اكلها في تنشيط عجلة الاقتصاد وتنويعه والعمل على اخراجه من عنق الزجاجة التي وضعته داخل الاحادية المقيتة والتي كادت ان تقتل كل

، وهذه تعد من المقومات التي تدعم الاقتصاد العراقي ، وتفتح المجال واسعا امام تطوير وتنويع الانتاج المحلي وخاصة في الصناعات الصغير او المتوسطة التي لا تحتاج الا الى مستلزمات بسيطة في طريق النمو ، فهي غالبا لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة او بنى تحيتية عالية المستوى او تدريب وتأهيل عالي الدقة والتخصص

.

جدول (5) عدد السكان الكلي والقوى العاملة ونسب البطالة في العراق للمدة 2009-2022

السنة	عدد السكان (مليون)	عدد السكان في سن العمل	نسب االبطالة في العراق %
2009	30.01	15.02	8.24
2010	30.58	15.14	8.30
2011	31.78	15.90	8.15
2012	32.935	16.08	8.00
2013	33.62	16.79	9.72
2014	34.05	17.03	10.59
3015	35.21	17.50	10.72
2016	36.16	17.95	10.80
2017	37.13	18.23	13.02
2018	38.13	18.67	12.00
2019	39.12	18.95	13.80
2020	40.15	19.85	15.10
2021	41.19	20.20	16.20
2022	42.24	20.76	15.60
معدل النمو السنوي	%3.13	%2.93	%6.36

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الصناعية لسنوات مختلفة

ثانيا : تطور معدلات البطالة

تشير بيانات الجدول ذاته الى ان نسبة البطالة لدى الشعب العراقي عالية ، اذا ما قورنت مع الامكانيات المادية والبشرية للعراق ، فقد واصلت معدلات البطالة تزايدها خلال المدة المدروسة اذ تصاعد معدل البطالة من 8.24% عام 2009 حتى وصل الى 15.6% عام 2022 وبمعدل نمو سنوي لمعدل البطالة بلغت نسبته حوالي 6.36% .

هذه المؤشرات توضح لنا وبشكل جلي ان معدل تزايد اعداد القوة العاملة في العراق (اي السكان في سن العمل) والبالغة2.93%وان كانت اقل من معدل تزايد السكان البالغ 3.13% الا ان معدل تزايد نسب البطالة كانت اعلى منهما اذ بلغت 6.36% ، وهذا يعني ان فرص العمل التي تولدها القطاعات الانتاجية كلها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة كانت اقل من المطلوب ، وكذلك يؤشر ان الصناعات الصغيرة لم تستطع خلق فرص عمل كافية

لاستيعاب الاعداد المتزايدة من القوة العاملة ، وقد يعود ذلك الة ان المشروعات الصغيرة غالبا ما تدار من قبل اصحابها وعوائلهم بسبب صغر حجمها الناتج من عدم توفر التمويل اللازم للتوسع بنشساطها وتشغيل عاملين جدد فيها لتقليل نسبة الفقر .

كذلك من اسباب ضعف المشروعات الصغيرة على استيعاب ايدي عاملة جديدة عو ضعف التدريب والتأهيل للانضمام الى الاعمال الجديدة والرائدة والقادرة على امتصاص البطالة . ياتي بعد ذلك ضعف امكانيات التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة وعدم تمكنها من منافسة منتجات المشروعات الكبيرة المماثلة او المنتجات المستوردة المماثلة ، وبالتالي عدم تمكن هذه المشروعات الصغيرة من النمو والتطور والتوسع لتشغيل الايدي العاملة العاطلة .

الاستنتاجات والتوصيات

ومما سبق نستطيع القول بان المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق ، وان استطاعت ان تتطور من حيث عدد المنشآت او عدد العاملين فيها الا انها لم تستطع ان تقلل من نسب البطالة ، وبالتالي لم تسهم في القضاء على الفقر في العراق وهو الاستنتاج الاهم لانه مخالف لفرضية البحث .

وان اسباب ذلك كثيرة منها ما يتعلق بالسياسة المالية للدولة ومنها ما يتعلق بالسياسة النقدية وكذلك السياسة التجارية وعدم قيام الحكومة بدعم القطاع الخاص الانتاجي ، لذا يجب على الحكومة ان تراعي هذه المسالة وتوفر دعما خاصا للقطاع الخاص من خلال زيادة الائتمان وتسهيل اجراءات الاقراض وتبني برامج تدريبية تؤهل الشباب للانخراط في العمل والحصول على دخل لتقليل مستوى الفقر في العراق

المصادر : .

1. جي هولتن ويلسن ، الاقتصاد الجزئي – المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، جامعة الملك سعود ، 1984 ، ص200
2. مسعود ظاهر ، النهضة اليابانية المعاصرة – الدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002 ، ص199
3. فرهنك جلال ، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ، ص 61
4. الاسكوا ESCWA نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار الاجنبي المباشر في صناعات مختارة ، الامم المتحدة ، نيويورك، 2006، ص16
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،حزيران ، 2006، الكويت ، ص75
6. ا.د.هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ، ط1 ، دار صفاء للنشر، عمان ، الاردن ، 2006، ص289
7. احسان خضر ، تنمية الصناعات الصغيرة ، ص3 http:llwww.arabapi-orgldevlop
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مصدر سابق ، ص75
9. د عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع لبدخل في الوطن العربي ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص9
10. لبيب بيضون ، تصنيف نهج البلاغة ، ط2 ، بيروت ، 1987،ص 728
11. شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد ، الجزء 19، ص 227
12. كريم محمد حمزة الفقر والغنى في الوطن العربي ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002،ص20
13. نفس المصدر اعلاه ، ص 27
14. UNDP.Human Development Report Poverty report,Oxord University (N.W) P53 1998 . UNDP
15. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2010 ، ص7